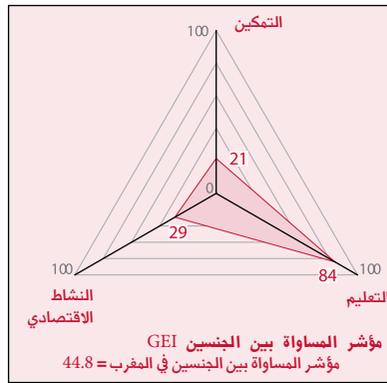
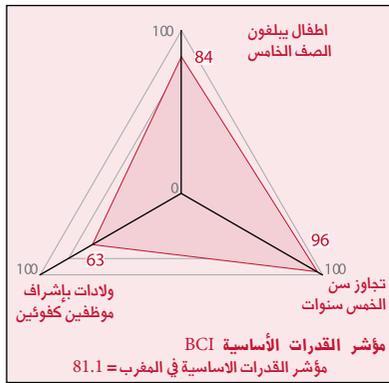


## تفاقم هشاشة الشرائح الاجتماعية الفقيرة

على غرار العديد من بلدان الجنوب، فإن المغرب معرض بقوة لأثر الأزمة المتعددة الأشكال التي يعرفها النظام الرأسمالي منذ عدة سنوات بفعل التبعية الكبيرة للاقتصاد العالمي، سواء تعلق الأمر بالاستجابة للحاجات الغذائية للسكان أو على صعيد نمو اقتصاده.



### الراصد الاجتماعي

وإذا كان أثر الأزمة النسقية معروفا على المستوى الاقتصادي، فلا ينبغي مع ذلك أن ننسى كلفته الاجتماعية والإنسانية الباهظة. غير أنه من الصعب تقييم هذه الكلفة لسببين اثنين على الأقل. الأول مرتبط بالآثار السلبية للأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي التي توجد في بداياتها وهي مرشحة بأن تتفاقم في المستقبل القريب مخلفة نتائج اجتماعية تزداد صعوبة مع مرور الوقت السبب الثاني يعود الى كون المعطيات المتعلقة بالآثار الاجتماعية الموثوق منها، والمتاحة في الوقت المناسب تتحكم فيها في الغالب السلطات لاعتبارات سياسية بديهية.

### الأثر الاجتماعي للأزمة

يتم الإحساس بالأثر الاجتماعي للأزمة من خلال عدد من المؤشرات الماكرو-اقتصادية. فإذا كانت توقعات النمو الاقتصادي لسنة 2009 تتغير تبعا لمصادر المعلومات<sup>(1)</sup>، فإن معدل نمو الأنشطة غير الفلاحية، سيسجل بالتأكيد حسب المندوبية السامية للتخطيط تباطؤا ملحوظا (3.9% سنة 2009، مقابل 5% سنة 2008) نتيجة الركود العالمي حيث من المتوقع أن ينخفض الطلب الدولي الموجه للمغرب بـ1.2% سنة 2009 بعد أن ارتفع بـ2% سنة 2008). فالصادرات انخفضت بـ31.8% بين يناير-فبراير سنة 2009 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. هذا في حين أن قيمة الواردات لم تتراجع إلا بـ15.7% نتيجة انخفاض أثمان

شكلت سنة أكثر من 8% من الناتج الداخلي الخام بالمغرب. وحسب بعض الدراسات، فإن هذه التحويلات ساهمت في تراجع معدل الفقر بحوالي 4.2 نقطة نهاية سنوات التسعينيات حيث انتقل هذا المعدل من 19% الى 23.3%.. والحال أن تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج تراجعت بحوالي 15% حيث انتقلت من 8.2 مليار درهم بين يناير-فبراير 2008 الى أكثر من 7 مليار درهم بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2009. ومن المتوقع أن تعرف مصادر الدخل والقدرة الشرائية لأسر المهاجرين المغاربة انخفاضا مهما، مع العلم أن أسر هؤلاء المهاجرين القاطنة في المغرب تنتمي في غالبيتها الى الشرائح المتوسطة والفقيرة. لقد بدأ الشعور بهذا التأثير السلبي لانخفاض تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج يتمظهر في القطاع العقاري الذي يشغل آلاف المغاربة في العديد من مناطق المغرب، وعلى الخصوص في الجهة الشرقية. مما لا شك فيه أن الأزمة ستؤدي الى ارتفاع في نسبة

المواد الأولية خلال الشهور الأخيرة كما تراجعت مداخيل السياحة والاستثمارات الأجنبية على التوالي بـ25.5% و71.9% في الفترة الممتدة ما بين بداية يناير 2008 وبداية فبراير 2009. في مجال التشغيل أيضا بدأ الإحساس بأثر هذه الصدمة الماكرو-اقتصادية جليا حيث أصبحنا منذ عدة شهور نعالين على سبيل المثال تسريحا لآلاف العمال في صناعة النسيج والألبسة، غالبيتهم من النساء، وكذا تقليصا كبيرا لوقت العمل. كما بدأت العديد من المقاولات أيضا تتجه نحو مراجعة سياستها في الأجور، والتراجع عن تحسين أوضاع مواردها البشرية وفي مكافآت وحوافز التاطير، وميزانيات التكوين. كما أن بعض المقاولات الأخرى تخلت تماما عن مشاريع التوظيف و/أو تفضل التشغيل بعقود لمدة محددة. هناك مظهر آخر مهم لتأثير الأزمة على الأسر الفقيرة يتجلى من خلال التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج التي

## الأزمة البيئية

تمثل الأزمة البيئية الناجمة عن الضغط الديمغرافي ونموذج التنمية المتمحور حول النمو والتمدن خطورة مؤكدة بالنسبة لمستقبل المغرب لأنها تؤدي إلى استنزاف الموارد وتدهور محيط العيش، وتدهور الشروط الصحية لجودة الحياة والتكلفة البيئية المرتفعة بالنسبة للمجتمع. وكدليل جديد على هذه الخطورة، نذكر بالفيضانات والأمطار الطوفانية والتساقطات الثلجية التي همت مؤخرا عدة مناطق من المغرب، والتي أودت بحياة أكثر من أربعين شخصا وشردت آلاف آخرين وجعلتهم عرضة للفقر والحاجة.

## واقع التدابير الحكومية

من أجل مواجهة الأزمة اتخذت الحكومة المغربية عدة تدابير من أجل مساعدة بعض القطاعات التي اعتبرت معرضة للأزمة بشكل خاص، مثل قطاعات النسيج والألبسة، الجلد وتجهيزات السيارات.

ويتكون مخطط "مواجهة الأزمة" من ثلاثة محاور هي:

- المحور الاجتماعي (تحمل الدولة لمسؤولية 100% من مساهمات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي مقابل التزام المقاولات المصدرة المستفيدة من الإعفاء التزام شرف بعدم تسريح العمال).

- المحور المالي (إقرار آلية للضمان من طرف الصندوق المركزي للضمان لفائدة المقاولات المصدرة للاستفادة من قرض استغلال ومن تأجيل مستحقات 2009 بالنسبة لقروض الاستثمار).

- محور تجاري (تكفل الدولة بـ 80% من مصاريف المهام التجارية أو تنويع الأسواق).

على المستوى الاجتماعي ومن أجل الحد من التأثير السلبي للارتفاع العالمي لاثمان المنتوجات الأساسية بالنسبة للمواطنين، اتخذت الحكومة التدابير التالية:

- الرفع من مخصصات صندوق الموازنة الموجه لدعم المواد الحيوية؛
- الإلغاء المؤقت للرسوم على الصادرات من القمح؛
- زيادة طفيفة في الحد الأدنى للأجور.

النفقات الأخرى (التعليم، الصحة، النقل.. والخ). هذه الوضعية تؤثر بشكل خاص على الأطفال، النساء الحوامل، والأمهات المرضعات. وفضلا عن ذلك، فالمشكلة المزمنة لسوء التغذية الراجع إلى العجز المسجل في العناصر الغذائية الأساسية (نقص في الفيتامينات وفي المواد المعدنية التي يعاني منها ما يقارب ثلث السكان، وبشكل خاص الأطفال الأقل من 3 سنوات والنساء)، مرشح للاستمرار. كما عمقت الأزمة الطاقية من صعوبات الحياة اليومية للشرائح الدنيا، بل وللشرائح المتوسطة، على الخصوص من خلال ارتفاع فاتورات الماء، الكهرباء، التطهير الصحي وكذا أثمان النقل العمومي حيث تمثل هذه التكاليف حوالي 15% من الحد الأدنى للأجر.

من المؤكد إذن أن تأثير الأزمة المتعددة الأشكال للرأسمالية النيو-ليبرالية سيكون له انعكاس سلبي على تحقيق وصيانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الخصوص الحق في الغذاء والعمل والصحة والولوج إلى ماء الشرب والحق في التنقل. إضافة إلى ذلك، فإن فئات جديدة من السكان مهددة بالوقوع في قبضة الفقر. الأمر الذي سيصعب على المغرب تحقيق الأهداف اللفية كما تم التسطير لها في حالة ما إذا استمرت الأزمة الحالية وتفاقت.

البطالة في صفوف بعض المغاربة المقيمين في الخارج الذين أضحووا مهددين بالوقوع في براثن الفقر. ففي اسبانيا مثلا، حيث يمثل المغاربة الجالية الأجنبية الأولى خارج بلدان الاتحاد الأوروبي، يبلغ معدل البطالة في صفوف المغاربة المقيمين في الخارج أكثر من 21% مقابل 14% في صفوف الأسبان. ولا شك أن ذلك سينجم عنه استشراف طواهر العنف العنصرية والعداء اتجاه الأجانب لاسيما ذوي الأصول المغربية الذين يشكلون هدفا مفضلا في الكثير من البلدان الأوروبية.

العامل الثالث الذي سيزيد من هشاشة الشرائح الاجتماعية الفقيرة من سكان مغرب يتمثل في التضخم المالي الذي ارتفع معدله بقوة خلال السنتين الأخيرتين. إذ انتقل من مستوى أدنى بـ 2% كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2007 إلى 3.9% سنة 2008. ومع ذلك فهذا المعدل يخفي مدى ارتفاع أثمان المواد الأساسية خلال السنتين الأخيرتين (أنظر الجدول أدناه). فتأثير هذا الارتفاع له انعكاسات سلبية على الشرائح الدنيا من السكان التي تمثل المنتوجات الغذائية الأساسية (الخبز، السكر، زيت المائدة..الخ) أكثر من 50% من الميزانية العائلية بالنسبة لها. ففي ظل هذه الشروط، سيرجع تراجع القدرة الشرائية بتقلص جودة وكمية المواد الغذائية المستهلكة و/أو بالتضحية ببعض

## تطور مؤشر تكلفة الحياة (ب %)

السنة	1998-1997	2008 (11 شهر)
المنتجات غير الغذائية	+1,7	+1,4
المنتجات الغذائية	+1,6	+1,8
القمح الصلب	-	+39,5
القمح الطري	-	+22,3
الدقيق	-	+21,8
الزبدة المصنعة	-	+25,4
زيت المائدة	-	+41,4
السكر	-	+3

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

## لائحة المراجع

- Benhammouda H., Panique sur la planète finance, 2008–2009, site internet: www.hakimbenhammouda.com.
- Bourchachen J., Apports des transferts des résidents à l'étranger à la réduction de la pauvreté : cas du Maroc, Session I–Pa 5c, Montreux, sept. 2000.
- Centre Marocain de Conjoncture, crise financière, lettre de décembre 2008.
- Economist Intelligence Unit, Country Report, Morocco, Dec. 2008.
- Golay C., La crise alimentaire mondiale et le droit à l'alimentation, Cahier critique no.3, Cetim, déc. 2008.
- Haut Commissariat au Plan, Journée africaine de la statistique sur « Défis de la hausse des prix des denrées alimentaires, Rabat, janv. 2009.
- ODI, A Development Charter for the G-20, March 2009.
- Presse marocaine: La Vie économique, L'Economiste, Challenge Hebdo.
- Saadi M S, Société civile et réformes économiques au Maroc, Espace Associatif et ANND, 2008.
- Statistiques de l'Office des changes, Rabat.
- Social Watch, Right is the Answer, Report 2008.

## شارك في صياغة هذا التقرير:

جمعيات، نقابات، وباحثون يمثلون الحركات الاجتماعية والفضاء الجمعي. وقام بالإشراف على هذا العمل السيد سعيد السعدي (أستاذ جامعي وفاعل جمعي).

الإشارة إلى مختلف النضالات التي خاضتها "تنسيقيات مناهضة غلاء المعيشة"، وكذا تلك التي قادتها "الجمعيات الوطنية للمعطلين حاملي الشهادات". وقد تم في سياق هذه النضالات اعتماد العديد من استراتيجيات الفعل الجماعي مثل: الوصفات الاحتجاجية، المسيرات الشعبية العفوية، أيام التعب الوطنية ضد الفقر، الخ. تتمثل مطالب هذه الحركات الاجتماعية في وقف ارتفاع الأثمان، الإبقاء على صندوق الموازنة، تطبيق السلم المتحرك للأجور، تأهيل المرافق العمومية، ووقف مسلسل خصخصة وكالات توزيع الماء والكهرباء والحق في العمل في الوظيفة العمومية... لقد تعرضت بعض التظاهرات للقمع الشديد من طرف الحكومة على غرار ما حدث في الماضي في مدن صفرو وسيدي افني. بالمقابل يلاحظ أن بعض الضمور بدأ يصيب عمل هذه الحركات لعدة اعتبارات أهمها الاختلافات الداخلية، ضعف العمل عن القرب مع السكان الأكثر حرمانا وتهميشا وغياب آفاق سياسية.

غير أن ذلك لا يمنع كون أن بعض الاقتراحات البديلة من أجل مواجهة الأزمة والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الاجتماعية الدنيا، بدأت تنبثق. بالانطلاق من مبدأ أن الدول هي الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقترح بعض مكونات الحركة الاجتماعية على سبيل المثال، خلق صندوق للتأمين ضد البطالة، الدفاع عن ديمقراطية الخدمات العمومية، النضال ضد الاحتكارات والربيع، إقرار دخل أدنى مضمون، خلق خلايا يقظة وتتبع للأثر الاجتماعي للأزمة موجه لتزويد المجتمع المدني بمعطيات ومعلومات بهدف تحسيس الرأي العام وتعبئة الشرائح الدنيا. وعلى المدى الطويل، يتعلق الأمر بإعادة تأهيل الدور المركزي للدولة الديمقراطية في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق ميزان قوى مواطن لصالح نموذج اقتصادي واجتماعي جديد قائم على العدالة الاجتماعية، أولوية الاستجابة للحاجات الأساسية، السيادة الغذائية، الاقتصاد الاجتماعي، حماية البيئة والتنوع الثقافي.

تبين النتائج الأولى لمخطط "مواجهة الأزمة" أن مصدري النسيج والألبسة استفادوا من المحور الاجتماعي المذكور أعلاه دون أن يترتب عن ذلك تخفيض أجور العمال أو تقليص لوقت العمل. وعلى العكس، ظل استخدام المحورين المالي والتجاري محدودا بالنظر إلى تردد البنوك وضعف ديناميكية المقاولات المصدرة التي اعتادت وضعيفة الربح التي تحصل عليها من أجل الولوج إلى السوق الأوروبية. وعلاوة على ذلك، مس تسريح العمال والتضييق على شروط العمل عدة قطاعات لم يشملها بتاتا هذا المخطط (السياحة، الفلاحة الموجهة للتصدير، البناء، الخ). ولم تمنع هذه التدابير المزعومة ذات الطابع الاجتماعي من الارتفاع الصاروخي لاثمن المنتوجات الحيوية التي تم تحرير أغلبها. بالمقابل فإن الرفع من الحد الأدنى للأجور لم يساهم في الارتفاع المهول لتكلفة الحياة الأمر الذي يفسر سبب التراجع الواضح للقدرة الشرائحية لآلاف العمال والعاملات. مما سبق يمكننا أن نستخلص أن الحكومة مهتمة بحماية مصالح الرأسمال أكثر منه بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشرائح الدنيا من السكان.

## أولى ردود أفعال المجتمع المدني

في ظل هذه الشروط، لن نندهش بتاتا إذا ما عاينا عودة قوية للنضالات النقابية والاجتماعية التي تخوضها النقابات، جمعيات المجتمع المدني، والائتلافات المشكلة من الجمعيات والنقابات ومن فاعلين سياسيين من أحزاب اليسار، الخ. يجد تصاعد النضالية للنقابات تفسيره في تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي إخفاق الحوار الاجتماعي نتيجة رفض الحكومة الاستجابة لمطالب النقابات التي تطالب بالرفع من الأجور ومن التعويضات العائلية، والترقية في الوظيفة العمومية، واحترام الحريات النقابية والحق في الإضراب وتطوير نظام الحماية الاجتماعية. وقد اتخذت إلى حد الآن عدة مبادرات جماعية، خصوصا الإضرابات القطاعية (التعليم، الصحة، الجماعات المحلية، الخ) وكذا إضراب وطني.

ومن بين الحركات الاجتماعية الأخرى، الدينامية على الخصوص، من الملائم